IUGJEPS
Vol 28, No 3, 2020, pp 163 - 178

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2019-03-24)، تاريخ قبول النشر (2019-07-06)

# إبطال المتقدّمين لأسانيد ظاهرها الصحة، وبيان موقف المعاصرين منها

اسم الباحث الأول:

د. أسامة محمد زهير الشنطي

اسم الجامعة والبلد (للأول)

قسم الحديث الشريف وعلومه- كلية الشريعة-جامعة الكويت-الكويت

البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: osamaalshanti@outlook.com

**الملخص:**

يتناول هذا البحث ذكر بعض الأسانيد التي حكم عليها النقاد المتقدّمون بعدم الصحة، مع أن ظاهرها يوحي بذلك، كونها مسلسلة بالرواة الثقات، الذين عاصر كلٌّ منهم من فوقه في الإسناد، وكيفية تعامل علماء الحديث المعاصرين معها، من حيث اعتمادها أو متابعة المتقدّمين في ردّها، أو ردّها بأسباب أخرى غير التي اعتمدها النقاد المتقدّمون، وأثر كلِّ ذلك في إثبات توافق مدرستي المتقدّمين والمعاصرين من المحدّثين.

**كلمات مفتاحية:** الأسانيد، النقاد، المتقدمون، المعاصرون.

## Early Ḥadīth Critics Invalidation of Apparently Ṣaḥīḥ Isnāds and The Position of Contemporary Scholars

**Abstract:**

This paper studies some Isnāds (chains of narrators) that early ḥadīth critics ruled them as daʿīf (weak), even thought they are apparently ṣaḥīḥ (sound) and consists of only trustworthy narrators, each of these narrators is a contemporary of his precedent in the Isnād. The paper also examines how modern ḥadīth scholars has dealt with such Isnāds, whether they accepted them as ṣaḥīḥ or followed the early critics in rejecting them. The paper explains the effect of this in proving the agreement between the two schools of muḥadīthen: the early critics and contemporary (late) scholars.

**Keywords:** Chains (Isnāds), Critics, early critics, Contemporary.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه... وبعد،

فقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة بين المشتغلين – في علم الحديث خاصة – عن مدى صحة مقولة وجود مدرستين للمحدّثين، تختلف كلٌّ منهما عن الأخرى بعددٍ من الأصول المتعلّقة بالأحكام على الرواة ورواياتهم، مما أدى إلى تفرّق المنظّرين في هذه المسألة العظيمة إلى فريقين: فريق قائلٍ بهذا التقسيم، ساعٍ للتدليل على وجود فروق جوهرية، تؤدي حتماً إلى اختلاف الأحكام النقدية على كثير من الأحاديث ورواتها، وفريقٍ يسعى إلى إثبات اتصال المعاصرين زماناً بالمتقدّمين السابقين لهم، والموافقة لهم في الأصول والقواعد النقدية، وعدم حصول المخالفة بينهم إلا في المسألة تلو الأخرى، مما لا يعدّ مناقضاً للأصول الحديثية.

ومن باب إنعام النظر في هذه المسألة، ومحاولة الوصول إلى الصواب فيها، رأيت بحثَ مسألةٍ لها علاقة وطيدة بهذا التنظير القائم، يؤدي في ختامه إلى إظهار مدى موافقة ومخالفة المعاصرين من المحدّثين لأحكام المتقدّمين النقدية.

**موضوع البحث:**

وهذا البحث يقوم على ذكر أسانيد ظاهرها الصحة، قضى أهل العلم المتقدّمين بعدم صحتّها، وتداولها بعض المعاصرين في كتبهم، وأصدروا عليها أحكامهم، التي سيظهر من خلال إيرادها، منزلتها من أحكام المتقدّمين.

**مشكلة البحث:**

1. هل يكفي للحكم على الحديث صحة وضعفاً الاقتصار على النظر في ظواهر الأسانيد؟
2. أليس في صنيع بعض كبار المحدّثين المعاصرين ما يظهر اقتصارهم – في غالب الأحوال – على النظر في ظواهر الأسانيد في طريق حكمهم على الأحاديث صحةً وضعفاً؟
3. هل سار المعاصرون في طريقة أحكامهم الحديثية في الاقتصار على ظواهر الأسانيد على طريقة المتقدّمين من نقاد الحديث؟
4. حكم النُّقاد المتقدمّون على أسانيد ظاهرها الصحة بعدم صحة شيءٍ منها، فكيف تعامل المعاصرون مع ذلك؟
5. ما دور علم العلل في تكريس التفريق بين مدرستي المتقدّمين والمتأخّرين –خاصة المعاصرين منهم–؟
6. هل اكتفى بعض كبار المحدّثين المعاصرين بالنظر في ظواهر الأسانيد للحكم عليها صحةً وضعفاً؟

**حدود البحث:**

تتمثّل حدود البحث المكانية – والمقصود بها هنا مواضع البحث وكتبه – والزمانية في: كتب علماء الحديث المتقدمين والمعاصرين، والعصور التي كُتِبت فيها، التي اعتمدت عليها في استقراء مادة البحث والمقارنة بينها، ومن هنا تتحد حدود البحث المكانية والزمانية، على النحو الآتي:

أولًا: اعتمدتُ كتابَ (شرح علل الترمذي) للحافظ ابن رجب، أساسًا لاستخراج الأسانيد مدارَ هذا البحث.

ثانيًا: نظرت في الكتب التي تتضمن أحكامَ النقّاد المتقدمين الحديثية.

ثالثًا: رجعتُ إلى كتب وتحقيقات علماء الحديث المعاصرين، وبخاصّة الشيخين: ناصر الدين الألباني، وشعيب الأرناؤوط؛ للمقارنة بينها وبين أحكام النقّاد المتقّدمين، للوقوف على مدى التوافق والتخالف بينها.

**أهمية الدراسة، وبواعث اختيار الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة في بحثي هذا في العمل على البحوث التطبيقية

الحرص على الوصول إلى ما يثبت وجود وفاقٍ أو خلافٍ بين نقادُ المتقدّمين، والمحدِّثين المعاصرين – فيما يتعلّق بالاقتصار على النظر في ظواهر الأسانيد، وتقديم ذلك على ما قد يطرأ على الحديث من عللٍ خفيّة، متعلّقة بالسماع بين المحدّثين، وثبوته أو نفيه: كليّاً أو جزئياً.

**أهداف البحث:**

1- المساهمة في إبراز جانب من الجوانب المتعلّقة بعلم العلل، في عدم الاقتصار على النظر في ظواهر الأسانيد للحكم على الحديث.

2- إظهار مكانة النُّقاد المتقدِّمين في علم الحديث ودقَّة نظرهم فيه.

3- الإضافة التطبيقية إلى دراسات علم الحديث التي تعتني ببيان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في الأحكام الحديثية.

**منهج البحث:**

اعتمدتُ في هذا البحث المناهجَ البحثيةَ الآتية: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج النقدي.

أولًا: **المنهج الاستقرائي:** استقرأتُ كتاب (شرح علل الترمذي) للحافظ ابن رجب، ووقفت على ما فيه من أسانيد أعلَّها المتقدمون مع صحة ظواهرها، وانتقيتُ أبرزها كأمثلة تطبيقية على موضوع البحث، ثم عملت على ذكر أحكام النقاد المتقدّمين غير المذكورين في كتاب الحافظ ابن رجب، ثم استقرأت كتبَ وتحقيقاتِ الشيخين: الألباني والأرناؤوط – كونهما أشهر من اشتغل بتخريج كتب الحديث الشريف في زماننا هذا –، واستخرجتُ منها ما يتعلق بالحكم على هذه الأسانيد، لإجراء المقارنة بينها وبين أحكام المتقدمين.

ثانيًا: **المنهج التحليلي:** حلَّلتُ منهج علماء الحديث المعاصرين في طريقة دراسة هذه الأسانيد التي أعلّها المتقدمون، فشرحتُ أسبابها، ورصدتُ أهم ظواهرها.

ثالثًا: **المنهج المقارن:** قارنتُ بين أحكام المتقدمين والمعاصرين على الأسانيد موضوع الدراسة، وبيَّنتُ أوجه الاتفاق والافتراق بينهما، معلِّلًا ذلك.

رابعًا: **المنهج النقدي:** أجريتُ – في ضوء أحكام المتقدمين الحديثية – نقدًا لمنهج وأحكام المعاصرين على الأسانيد موضوع الدراسة.

**إجراءات البحث:**

وتفصيل منهجي في بحثي هذا، هو:

1- بدأتُ باستقراء كتاب الحافظ ابن رجب (شرح علل الترمذي)، وبخاصة الفصل الذي خصَّصه بعنوان (ذكر الأسانيد التي لا يَثبت منها شيء، أو لا يَثبت منها إلا شيءٌ يسير، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك)، لاستخراج الأسانيد التي تصلح تطبيقًا لموضوع البحث، ثم اكتفيتُ ببعضها لشُهرتها، وملائمتها لحجم الأبحاث المُحَكّمة.

2- نظرتُ في أحكام المتقدمين على تلك الأسانيد في المصادر التي اعتنت بنقل أحكام المتقدمين الحديثية، وقارنت بينها وبين ما سبق، لأتحقق من توافُقها.

3- نظرتُ في كتب المعاصرين من علماء الحديث، وانتقيت منها كتبَ وتحقيقاتِ الشيخين: الألباني والأرناؤوط، خصوصًا؛ لأقارنَ بين أحكامهم على تلك الأسانيد وأحكامِ المتقدمين.

4- أظهرتُ أوجهَ الاتفاق والافتراق بين أحكام المتقدمين والمعاصرين على تلك الأسانيد، مبيِّنًا السبب في كلِّ ذلك، مع التعليق عليه.

**خطة البحث:**

قسمت بحثي هذا إلى مقدّمة ومبحثين، وخاتمة.

- المقدّمة: ذكرتُ فيها موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.
- المبحث الأول: ذكر الأسانيد مدار البحث، وكيفية تعامل كلٌ من المتقدّمين والمعاصرين معها.

وقسمته إلى مطالب ثلاثة: كلّ مطلب منها متعلِّق بسلسلة إسنادية يتمُّ ذكر موقف النقاد منها، على اختلاف مناهجهم.

- المبحث الثاني: موقف الشيخ الألباني من كتاب شرح علل الترمذي.

ثم الخاتمة، وأذكر فيها أهم النتائج.

**المبحث الأول: ذكر الأسانيد مدار البحث، وكيفية تعامل المعاصرين معها:**

في هذا المبحث أقوم بنقل ما ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله حول بعض الأسانيد التي ظاهرها الصحة، ومع ذا حكم عليها جمعٌ من الحفاظ المتقدّمين بعدم ثبوت شيءٍ منها، أو بثبوت شيءٍ يسير منها.

ولما كان عمدة الحافظ ابن رجب في هذه الأحكام هو الحافظ البرديجي رحمه الله، أتبعتُ ذلك بما وقفت عليه من كلام النُّقاد المتقدّمين، ليتضّح مدى اتفاقهم أو افتراقهم في هذه الأحكام.

مع الإشارة إلى أن بحثي هذا إنما يعرضُ لمسألة واحدة متفرّعة عن القول بالتفريق المنهجي بين مدرستي المتقدّمين والمتأخرين – المعاصرين منهم خاصة –، وبيان ما يُبنى عليها من إثبات هذا الفرق، ومدى تأثيرهم على الأحكام الحديثية.

**المطلب الأول: الموقف من إسناد: قتادة عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم:**

قال الحافظ ابن رجب: ذكر الأسانيد التي لا يَثبت منها شيء، أو لا يَثبت منها إلا شيءٌ يسير[1]، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك:

**الإسناد الأول: قتادة عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.**

هذه السلسلة، قال البرديجي: لا يثبت منها حديثٌ أصلاً من رواية الثقات[2].

قلت: وعند النظر في كلام المتقدّمين من النقاد على هذا الإسناد، والأحاديث التي رويت من خلاله، نجد ما يلي:

**الحديث الأول:** قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله[3] وذكر شبابة، فقال: روى عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس، **أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم " جلد في الخمر ".**

فقال: وهذا ليس بشيء، رواه غير واحد عن شعبة، عن قتادة، عن أنس[4].

قلت: أنكر الإمام أحمد حديث شبابة هذا، كونه جعل من رواية شعبة عن الحسن عن أنس، وبيّن بأن الصواب روايته عن قتادة عن أنس، معلّلاً ذلك بمخالفة غير واحدٍ من الرواة لشبابة.

وطريق شبابة هذه أخرجها البزار في مسنده، فقال رحمه الله: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن عبد الرحيم صاحب السابري، حَدَّثنا شبابة بن سوار، حَدَّثنا شُعْبَةُ، عَن قَتادة , عَنِ الْحَسَنِ، عَن أَنَس؛ **أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِشَارِبٍ فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُجْلَدَ فَجُلِدَ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ.**

ثم قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شعبة عن قتادة عن أنس، وأحسب أن شبابة هو الذي أخطأ به[5].

وسئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث، فشرع في بيان اختلاف طرقه قائلاً: يرويه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه شبابة، وسلام بن سليمان، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس.

وخالفهما أصحاب شعبة، فرووه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، لم يذكروا فيه الحسن.

وقال خالد بن الحارث: عن شعبة عن قتادة: سمعت أنسًا، فأفسد قول من قال: عن الحسن، وخالدٌ أحد الأثبات.

وكذلك رواه هشام الدستوائي، وهمام، وسعيد، وغيرهم، عن قتادة، عن أنس وهو الصواب[6].

**حديث آخر واردٌ بهذا الإسناد:**

---

([1]) سيأتي معنا ما يتعلّق بهذا الاستثناء في الإسنادين الثاني والثالث، وأما الأول: فلا استثناء فيه، بل كلُّ ما جاء بهذا الإسناد لا يثبت.

([2]) ابن رجب، شرح علل الترمذي (845/2).

([3]) أي الإمام أحمد بن حنبل.

([4]) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (403/10).

([5]) البزار، المسند (6651).

([6]) الدارقطني، العلل (64/12).

وممّا جاء بهذا الإسناد، وبيّن النّقاد عدم صحته، ما قاله الحافظ الدارقطني لمّا سئل عن حديث الحسن عن أبي هريرة، قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من توضأ فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل؟** فقال: يرويه أسباط بن محمد، ومصعب بن المقدام، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، وابن سيرين، عن أبي هريرة، وقيل: التيمي، عن جابر.

وقيل: عن قتادة، عن الحسن، عن أنس، وكلها وهمٌ، والمحفوظ: ما رواه شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة[7].

**حديث ثالث بهذا الإسناد:**

وأخرج البزار في مسنده حديثاً آخر بهذا الإسناد، فقال: حدثنا الحسن بن يحيى الأرزي، ومحمد بن عبيد بن عقيل، قالا: حدثنا أبو عتاب سهل بن حماد، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة , عن الحسن، عن أنس؛ **أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها اقرؤوا إن شئتم: {وظل ممدود}.**

ثم قال البزار: وهذا الحديث رواه يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، ولا نعلم أحداً قال: عن قتادة عن الحسن، عن أنس إلا أبو عتاب، عن سعيد[8].

وسُئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: اختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة: فرواه يزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس.

ورواه أبو عتاب الدلال، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس، قاله سليمان بن سيف عنه، والأول أصح[9].

قلت: وأبو عتّاب الدلّال هو سهل بن حمّاد الدلال، روى له مسلم في صحيحه، وقال فيه أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صالح الحديث[10]، وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: ما أعرفه[11].

**حديث رابعٌ بهذا الإسناد:**

أخرج الطبراني من طريق بقية عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: لَا يُؤْمِنُ رَجُلٌ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ".

ثم قال الطبراني: لم يدخل أحد الحسن بين قتادة وأنس إلا سعيد, ولا عنه إلا بقية[12].

قلت: ومن النقولات السابقة عن الحفاظ المتقدّمين في الحكم على هذا الإسناد، نجد اجتماع كلمتهم على عدم صحة ما روي من الأحاديث بهذا الإسناد، وحكمهم بالوهم على من أدخل (الحسن) بين قتادة وأنس، وهم بذلك قد وافقوا ما جاء في إطلاق البرديجي من عدم صحّة ما روي بهذا الإسناد من أحاديث، والله أعلم.

**موقف المعاصرين من هذا الإسناد[13]:**

---

([7]) الدارقطني، العلل (263/10).

([8]) البزار، المسند (6650).

([9]) الدارقطني، العلل (158/12).

([10]) انظر أقوالهم في: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (195/4).

([11]) الدارمي، تاريخ يحيى بن معين (رقم391)، وفيه أن الدارمي راجعه قائلاً: هذا الذي مات قريباً، الأزدي، حدَّثنا عنه أبو مسلم وغيره. فقال يحيى بن معين: ما أعرفه. ثم عقّب الدارمي قائلاً: هو صاحب أبي عوانة، لا بأس به.

وقد نقل ابن عدي ما سبق، ثم قال: وقول يحيى بن معين إنه لا يعرفه، هو كما قال ليس بمعروف، وقول عثمان الدارمي: حدثنا عنه أبو مسلم. فإنما يعني عبد الرحمن بن يونس المستملي، وسهل غير معروف، ولم يحضرني له حديثٌ فأذكره. اهـ من ابن عدي، الكامل (520/4)

ونقل قول ابن معين هذا أيضاً: المزي في تهذيب الكمال (181/12)، ثم قال: يعني: لا أخبر أمره.

([12]) الطبراني، المعجم الصغير (رقم 700).

([13]) أساس عملي في هذه المقارنة هو في إبراز موقفي الشيخين الجليلين: محمد ناصر الدين الألباني وشعيب الأرناؤوط رحمهما الله، كونهما أشهر المعاصرين المشتغلين بالحديث الشريف، وأكثرهم إنتاجاً، ولم أعرض لغيرهما إلا بالمثال الآتي، وقد سبقت الإشارة إلى تخصيص بحثي حول المعاصرين بكتب الشيخين الجليلين، رحمهما الله.

وفي النظر في صنيع بعض المعاصرين، نجد اكتفاءهم بالنظر في ظاهر هذا الإسناد، وعدم رجوعهم إلى كلام النُّقاد المتقدّمين فيه، ومن ذلك ما جاء في كتاب الروض البسّام بترتيب وتخريج فوائد تمام، من قول مؤلفه: وأخرجه أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين[14] من طريق بحرٍ السقاء **عن قتادة عن الحسن عن أنسٍ مرفوعاً**.

وبحرٌ ضعيف كما في التقريب[15]، والحسن مدلّس، وقد عنعنه[16].

قلت: ذكر تدليس الحسن هنا لا مناسبة له، لأن الطريق له لا تصحُّ، وإنما سار المؤلّف – وفّقه الله – على الجادة المعروفة في التعامل مع أحاديث الحسن رحمه الله إذا جاءت بصيغة العنعنة، ولم يتنبّه المؤلف إلى أن النُّقاد حكموا ببطلان ثبوت هذه الطريق عن الحسن، والله أعلم.

قلت: ومن الأحاديث التي جاءت بهذا الإسناد، وذكرها الشيخ الألباني رحمه الله في بعض كتبه، ما أخرجه ابن النَّجار في الذيل على تاريخ بغداد، عن عبد السلام بن صالح: حدثنا يوسف بن عطية: حدثنا قتادة عن الحسن عن أنس مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل....

ثم حكم الشيخ الألباني عليه بالوضع، معلّلًا هذا الحكم بكونه من رواية كلٍّ من يوسف بن عطية، وأبي الصلت، والأول نقل قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال فيه النسائي: متروك الحديث، وليس بثقة.

والثاني وهو أبو الصلت الهروي، قال الشيخ الألباني في بيان حاله: أورده الذهبي في الضعفاء وقال: اتهمه بالكذب غير واحد، وقال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم، وقال غيره: رافضي.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله أن هذا اللفظ قد روي عن الحسن موقوفاً عليه، من غير هذا الطريق[17].

قلت: ومع كون الشيخ الألباني حكم على المرفوع من الحديث بالوضع، إلاّ أنه لم يتطرّق لذكر موقف النقّاد المتقدّمين من هذا الإسناد، وكونهم يحكمون عليه رأساً بالبطلان، دون الخوض في تفاصيل ثبوت طريق المصنّف إلى هذا الإسناد.

فصنيع الشيخ الألباني وإن كان موافقاً لهم في ردّ الحديث، إلا أنه مخالفٌ لهم في طرق التوصّل لإبطاله، والله أعلم.

وكذلك: من الأحاديث التي ذكرها الشيخ الألباني رحمه الله بهذا الإسناد: ما أخرجه الطبراني[18] وابن عدي[19] والدولابي[20] وأبو نعيم[21] من طريق ابن أبي بزة[22]: حدثّنا الحكم بن عبد الله أبو مران البصري البزّاز: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لقي أخاه المسلم بما يحب ليسره، سره الله يوم القيامة".

قلت: حكم الشيخ الألباني على الحديث بأنه منكر، متابعاً في ذلك: ابنَ عدي، الذي قال بعد تخريجه للحديث: هذا حديث منكرٌ بهذا الإسناد[23]، وذاكراً قول الطبراني عقبه: تفرّد به ابن أبي بزّة[24].

---

([14]) أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدّثين بأصبهان والواردين عليها (141/2)، فقال رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بِشْرٍ , قَالَ: وَجَدْتُ فِي كُتُبِ جَدِّي: عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ , قَالَ: ثنا بَحْرٌ السَّقَّاءُ , عَنْ قَتَادَةَ , عَنِ الْحَسَنِ , عَنْ أَنَسٍ , قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَادَ ضَرِيرًا أَوْ مَرِيضًا أَرْبَعِينَ خُطْوَةً , عَدَلَتْ لَهُ رَقَبَةً , فَإِنْ قَادَهُ ثَمَانِينَ خُطْوَةً عَدَلَ لَهُ رَقَبَتَيْنِ , وَمَنْ قَادَهُ مِائَةَ خُطْوَةٍ , أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ».

([15]) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (رقم 637).

([16]) جاسم الدوسري، الروض البسّام بترتيب وتخريج فوائد تمّام (87/4).

([17]) انظر لما مضى: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم1098).

([18]) الطبراني، المعجم الصغير (رقم 1178).

([19]) ابن عدي، الكامل (503/2).

([20]) الدولابي، الكنى (رقم 894).

([21]) أبو نعيم، حلية الأولياء (356/2).

([22]) هو مقرئ مكة ومؤذنها: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزّة المخزومي مولاهم.
انظر ترجمته في: الذهبي: سير أعلام النبلاء (50/12)، معرفة القراء الكبار (365/1).

([23]) ابن عدي، الكامل (503/2).

ثم شرع الشيخ الألباني في بيان حال ابن أبي بزة، فنقل ما ذكره الذهبي في الميزان في حقّه، حيث قال: إمام في القراءة، ثبت فيها، قال الإمام أحمد: ليّن الحديث[25]، وقال العقيليُّ: منكر الحديث[26]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدّث عنه[27]، وقال ابن ابي حاتم: روى حديثاً منكراً[28].

ثم علّق الألباني قائلاً: فهو علّة الحديث، وله علّة أخرى، وهي: عنعنةُ الحسن، وهو البصري، فإنه وإن كان قد سمع من أنس بن مالك، فإنه كان يدلّس.

ويمكن استخراج علَّة ثالثة، فإن ابن عدي أورده في ترجمة الحكم بن عبد الله وهو أبو النعمان...ثم ساق الشيخ الألباني بعض ما قيل في الحكم من قبل أهل العلم، إلى أن قال: وإذا تبيّن لك حال هذا الحديث وما فيه من العلل، فلا تغترَّ بقول المنذري: رواه الطبراني في (الصغير) بإسناد حسن، وأبو الشيخ في (كتاب الثواب) [29]، وكذا قول الهيثمي: رواه الطبراني في (الصغير) وإسناده حسن[30].

فإن ذلك من تساهلهما، ومن أجل ذلك رأيت أن أحرِّر القولَ في إسناده، وأبيِّن حقيقةَ أمره لكي لا يَغتر بتحسينها من لا علم عنده؛ كالغماريّ في (كنزه) [31]. والله الموفق[32].

قلت: ومع حكم الألباني على الحديث بالنكارة، إلا أنه لم ينبّه على أن هذا الإسناد هو من الأسانيد التي حكم النقّاد عليها بعدم الصحة.

وطريقة دراسة الشيخ الألباني لهذا الحديث موافقة لدراسته الحديث السابق، من حيث اتفاق الألباني مع المتقدّمين على ردّ الحديث، واختلافه معهم في توجيه هذا الردّ.

مع ملاحظة أن تعصيب الألبانيّ جزءً من ردّ الحديث بتدليس الحسن البصري وعنعنته، لا وجه له هنا، كون الطريق له لا تصحّ أصلاً، والله أعلم.

وهذا الحديث كان أبو حاتم قد سئل عنه، فقال: هذا حديث موضوع، والحكم لا أعرفه[33].

وخلاصة ما يُستفاد مما مضى: أن المتقدمين يسيرون على طريقة واحدة في النقد، حيث أبطلوا كلّ ما جاء من طريق هذا الإسناد، وأما المعاصرون فإنهم وإن اتفقوا مع المتقدمين في النتيجة النهائية في الحكم على أحاديث هذا الإسناد؛ إلا أن طرقهم لتضعيف هذه الأحاديث، لا تتفق مع طريقة المتقدمين، ذلكم، أن المعاصرين قاموا بدراسة أحوال رجال هذا الإسناد، ومن ثَمّ الحكم عليهم، والتعويل على ما رُمي به بعض رواتهم من التدليس، لتعصيب جناية ردّ الحديث بهم، وهذا كلّه لا يُسلّم لهم، لأن الطرق نفسها للوصول إلى رواة هذه الأحاديث لا تصح، ومثل هذه الأسانيد لا بُدّ أن يُحكم ببطلانها رأساً دون الخوض في تفاصيلها، والله أعلم.

---

([24]) الطبراني، المعجم الصغير (رقم 1178).

([25]) كذا في نقل الشيخ الألباني رحمه الله، والذي في ميزان الاعتدال (144/1 بتحقيق البجاوي) و(161/1 ط: الرسالة) قال أبو حاتم: هذا حديث باطل، لا أصل له، نقله عنه ولده عبد الرحمن، فأحمد لين الحديث.اهـ.

فالحكم على البزّي هو من الحافظ الذهبي، لا من الإمام أحمد، فالذهبي رحمه الله وصف البزّي نفسه – واسمه أحمد– بأنه ليّن الحديث، والله أعلم.

([26]) العقيلي، الضعفاء (127/1)، وزاد: ويوصل الأحاديث.

([27]) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (71/2)، ونسب له روايته حديثاً مرفوعاً منكراً، وعليه: فما جاء في الميزان من نسبة هذا القول لابن أبي حاتم، فيه نظر، لأن القول قول أبيه: أبي حاتم، والله أعلم.

([28]) الذهبي، ميزان الاعتدال (144/1).

([29]) المنذري، الترغيب والترهيب (265/3).

([30]) الهيثمي، مجمع الزوائد (193/8).

([31]) انظر: الغماري، الكنز الثمين (رقم 3912).

([32]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم 1286).

([33]) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث (182/6).

**المطلب الثاني: الموقف من إسناد: قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.**

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: قال البرديجي: هذه الأحاديث كلُّها معلولة، وليس عند شعبة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر. وفيهما نظر[34].

قلت: وما قرّره البرديجي هنا، قرّره غيره من أئمة النقاد المتقدّمين، كالإمام أحمد وعلي بن المديني وغيرهما، رحم الله الجميع، فقد قال الإمام أحمد: أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب ما أدري كيف هي، قد أدخل بينه وبين سعيد نحوا من عشرة رجال لا يعرفون[35].

وقال إسماعيل القاضي في أحكام القرآن: سمعت عليَّ بن المديني يضعِّف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفًا شديدًا، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجالٌ. وكان بن مهدي يقول: مالك عن بن المسيب أحبُّ إليَّ من قتادة عن بن المسيب[36].

وعند النظر في التطبيقات العملية لأئمة الحديث المتقدّمين بالنسبة إلى هذا الإسناد، والأحاديث التي رويت من خلاله، نجد ما يلي:

الحديث الأول: أخرج الترمذي[37] وابن ماجه[38] من حديث نهاس بن قهم، عن قتادة عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ القَدْرِ. واللفظ للترمذي.

ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل، عن النّهاس، وسألت محمداً[39] عن هذا الحديث؛ فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا.

وقد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً؛ شيءٌ من هذا، وقد تكلَّم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه[40].

وسُئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: حدَّث به قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو حديث تفرَّد به مسعود بن واصل، عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، والنهاس بن قهم مضطرب الحديث، تركه يحيى القطان، ومسعود بن واصل، ضعَّفه أبو داود الطيالسي.

وهذا الحديث، إنما رُوي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب مرسلاً[41].

**الحديث الثاني:** وسُئل الدارقطني عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لَا يَمْنَعُ جَارًا جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ.

---

([34]) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (845/2)، والضمير في قوله (وفيهما نظر) يعود على حديث سعيد بن أبي عروبة وحديث هشام: كلاهما عن سعيد بن المسيب به.

([35]) أحمد بن حنبل، مسائل أبي داود (1923).

([36]) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (356/8).

([37]) الترمذي، السنن (758).

([38]) ابن ماجه القزويني، السنن (1728).

([39]) أي: الإمام البخاري رحمه الله.

([40]) الترمذي، السنن (758)، وذكر الحافظ ابن رجب هذا الحديث في شرحه على صحيح البخاري، ثم قال: والنَّهاس، ضعَّفوه، وذكر الترمذيُّ عن البخاريّ، أن الحديث يروى عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً. انظر: ابن رجب، فتح الباري (16/9)، لطائف المعارف (ص: 261).

([41]) الدارقطني، العلل (199/9).

فقال: يرويه حاتم بن بكر بن غيلان، عن عبد الصمد، عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، ووهم فيه، والصواب: عن عبد الصمد، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة[42].

**الحديث الثالث:** وسئل الدارقطني عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِذَا بُوِيعَ لِلْخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا.

فقال: يرويه قتادة واختلف عنه؛ فرواه أبو هلال، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قاله عبد الصمد، وعمار بن هارون عنه.

وغيرهما يقول فيه، عن ابن المسيب مرسلاً، والمرسل أشبه[43].

**الحديث الرابع:** روى البزار في مسنده[44] وابن حبان في صحيحه[45] من طريق أبي داود الطيالسي: حدثنا هشام، وعمران، جميعا عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَوْبٍ نَجْرَانِيٍّ، وَرَيْطَتَيْنِ[46].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة موصلاً إلا أبو داود، ورواه غيرُ واحد منهم: يزيد بن زريع وغيره عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، مرسلاً[47].

وسئل الدارقطنيُّ عن هذا الحديث فقال: يرويه قتادة، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن كثير، عن هشام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه المنجوفيُّ أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد، عن أبي داود، عن هشام، وعمران القطان، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

وغيره يرويه عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً، وهو الصواب[48].

وأما بالنسبة للمعاصرين وحكمهم على هذا الحديث الأخير، فقد وجدت ما يلي:

قال الشيخ شعيب: إسناده حسن، رجاله رجال الصحيح، وعمران –وهو ابن داور القطان– روى له أصحاب السنن، وعلَّق له البخاري وحديثه حسن.

ثم نقل الشيخ شعيب قول البزار الذي مرّ معنا، ثم حكم الهيثمي بأن رجاله رجال الصحيح[49].

وأما الشيخ الألباني فقد حكم على الإسناد بالصحة، قائلاً: وإسناده صحيح؛ لأن عمران – وهو ابن داور – وإن كان فيه ضعف؛ فهو مقرون مع هشام – وهو الدستوائي –، وهو ثقة، ولم يتنبَّه لهذه المتابعة القوية المعلِّق على ((إحسان المؤسسة)) [50]؛ فاقتصر على تحسين إسناده! وأعلَّه البزار بالإرسال[51]!

---

([42]) الدارقطني، العلل (203/9).

([43]) الدارقطني، العلل (204/9).

([44]) البزار، المسند (7811).

([45]) ابن حبان، الصحيح (598/14).

([46]) تثنية (ريطة)، وهي كل ملاءة لم تكن لفقين – أي قطعتين –، وتجمع على رَيْطٌ ورِياط.
انظر: ابن فارس: مقاييس اللغة (2/ 467)، الفيّومي: المصباح المنير (284/1).

([47]) البزار، المسند (7811).

([48]) الدارقطني، العلل (306/7).

([49]) انظر: هامش التحقيق في صحيح ابن حبان (598/14).

([50]) والطبعة المشار إليها هي من تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

([51]) ثم ذكر له الشيخ شاهداً حسناً في الشواهد، انظر: الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (333/9).

قلت: لم يعرض الشيخ شعيب لأقوال أهل العلم في بطلان ما روي بهذا الإسناد، وحكم بحسنه، وجاء الشيخ الألباني فلم يكتف بتحسينه، وإنما حكم عليه بالصحة، كون عمران راوي الحديث قد توبع من هشام الدستوائي، وأنكر على محقّق صحيح ابن حبان الاكتفاء بالحكم بالحسن عليه، وتعجّب من حكم البزار عليه بالإرسال.

كلُّ ذلك منه – رحمه الله – ركوناً إلى ظاهر الإسناد، وعدم تنبّهه لأحكام المتقدّمين على هذا الإسناد نفسه، والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرج النسائي في الكبرى[52] والطحاوي في شرح المشكل[53] وابن حبان[54] من طريق معاذ بن هشام عن أبيه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ غَزَا بِأَصْحَابِهِ، فَقَالَ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ بَنَى دَارًا لَمْ يَسْكُنْهَا..الحديث.

وقد حكم عليه الشيخ شعيب بالصِّحة، فقال: إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الرحمن بن إبراهيم –وهو الملقب بدُحَيم– فمن رجال البخاري[55].

وكذا صنع الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان[56]، وعزا لتخريجه المطوّل لهذا الحديث في السلسلة الصحيحة، وعند الرجوع إلى السلسلة نرى أن الشيخ هناك قد ذكر لهذا الحديث أربعة طرق، الثالثة منها هي: طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. ثم علّق الشيخ الألباني على هذه الطريق بقوله: وهذا سند صحيح، رجاله كلّه ثقات رجال الشيخين، غير محمد بن إسماعيل هذا[57]، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمكة، وهو صدوق[58].

وقال الشيخ الألباني في موطن آخر من الصحيحة معلّقاً على هذا الإسناد: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين[59].

قلت: وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما[60] من طريق معمر عن همّام عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو هذا اللفظ.

وخلاصة ما مضى في صورة التعامل مع هذا الإسناد: وجود تفاوت في طريقة تعامل المتقدّمين مع الأحاديث المروية بهذا الإسناد، حيث قضوا ببطلانها، وطريقة المعاصرين الذين خالفوا المتقدّمين في المقدّمات والنتائج، حيث حكموا بصحة بعض الأحاديث الواردة بهذا الإسناد، دون الإشارة إلى مخالفتهم للمتقدمين في ذلك، والله أعلم.

**المطلب الثالث: الموقف من إسناد: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.**

قال الحافظ ابن رجب: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البرديجي: قال ابن المديني: لم يصحَّ منها شيءٌ مسند بهذا الإسناد.

وقال البرديجي: لا يصحُّ منها شيءٌ إلا من حديث سليمان بن بلال، من حديث ابن أبي أويس عن أخيه، عنه.

قال: وسائر ذلك مراسيل، وصلها قومٌ ليسوا بأقوياء[61].

---

([52]) النسائي، السنن الكبرى (8827).

([53]) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (1071).

([54]) ابن حبان، الصحيح (4807).

([55]) ابن حبان، صحيح ابن حبان (135/11).

([56]) الألباني، التعليقات الحسان (171/7).

([57]) أي شيخ الطحاوي في إسناده.

([58]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (202)، وخرّج هذا الحديث أيضاً في (2742) من السلسلة الصحيحة، وقال عن هذه الطريق: إسناد صحيح على شرط الشيخين.

([59]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (2742).

([60]) البخاري، صحيح البخاري (3124)، مسلم، صحيح مسلم (1747).

([61]) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (846/2).

قلت: وعند النظر في كلام المتقدّمين نجد ابن أبي حاتم يقول: وسمعت أبي وحدثنا عن حرملة، عن ابن وهب، عن عبد الجبار ابن عمر؛ قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، قال: ويصوم يوماً مكانه.

قال أبي: وحديث يحيى خطأ؛ إنما روى يحيى عن الزهري، عن حُميد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[62].

قلت: أخرج ابن ماجه هذا الحديث في سننه، فقال: حدثنا حرملة بن يحيى قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: حدثنا عبد الجبار بن عمر قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: «وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ»[63].

وكان ابن ماجه قد أخرجه مطوّلاً من حديث الزهري عن حميد عن أبي هريرة، وليس فيه ذكر قضاء اليوم.

وأما بالنسبة للمعاصرين وموقفهم من هذا الإسناد، فقد وجدت الشيخ شعيباً قد حكم عليه بالصحة، فقال في تحقيقه لسنن ابن ماجه: إسناده صحيح كسابقه[64].

وأما الشيخ الألباني فبعد أن ذكر هذه الطريق، قال: ولحديث سعيد بن المسيب أصلٌ ولكن مرسل, فقال ابن أبى شيبة فى "المصنف": حدثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن المطلب بن أبى وداعة عن سعيد بن المسيب قال: "جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أفطرت يوماً من رمضان , فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: تصدَّق , واستغفر الله وصم يوما مكانه".

ثم شرع الشيخ الألباني بذكر ما وقف عليه من شواهد لهذا الحديث، وانتهى إلى قول الحافظ ابن حجر: وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً.

ثم علّق الشيخ قائلاً: وهو كما قال رحمه الله تعالى, فإنه من المستبعد جداً أن تكون باطلة, وقد جاءت بهذه الطرق الكثيرة, لا سيما وفيها طريق سعيد المرسلة، وهى وحدها جيدة [65].

قلت: وعلى ما مضى من كلام الشيخ الألباني رحمه الله، نصل إلى أنه حكم على هذه الزيادة بالصحة، بمجموع ما ورد فيها من طرق، ومن ضمن هذا الطرق: طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً، وهي الطريق التي حكم عليها المحدّثون المتقدّمون بعدم الصحة، مع ملاحظة عدم إشارة الشيخ الألباني لمخالفته لحكم المتقدّمين على هذا الإسناد بالبطلان، والله أعلم.

**الفصل الثاني: موقف الشيخ الألباني من كتاب شرح علل الترمذي:**

لما كان اعتمادي في بحثي هذا على ما أورده الحافظ ابن رجب في كتابه شرح العلل، من أحكام بعض المتقدّمين على هذه الأسانيد التي ظاهرها الصحة، ومقارنتي لذلك مع أحكام المعاصرين على هذه الأسانيد نفسها، أجد من الفائدة بمكان أن أعرض لعلاقة الشيخ الألباني رحمه الله مع كتاب شرح العلل، كون الشيخ الألباني يعدُّ من أشهر المشتغلين بتخريج الأحاديث النبوية في زماننا، وله النصيب الأكبر من مقارنتي في بحثي هذا، وإنما أردت بهذا الوقوف على مدى اهتمام الشيخ الألباني بكتاب الحافظ ابن رجب، وهل كان يعتمد على ما جاء فيه من قواعد ونقول وأحكام للمتقدّمين على الحديث ورجاله، ومن هذه الأحكام، مسألتنا هذه مدار البحث، وهي اتفاق أو اختلاف مدرستي المتقدّمين والمعاصرين في التعامل مع هذه الأسانيد.

---

([62]) ابن أبي حاتم الرازي،علل الحديث (83/3).

([63]) ابن ماجه، السنن (1671).

([64]) ابن ماجه، السنن (578/2).

([65]) الألباني، إرواء الغليل (92/4).

وأثناء بحثي في كتب الشيخ الألباني رحمه الله، وجدت عدداً من النقول من كتاب الحافظ ابن رجب هذا، ووجدت الشيخ قد وافقه في أكثرها، بل كان كلام الحافظ ابن رجب معتمَدَه في أكثر هذه النقول.

لكن، فيما يتعلّق بمسألتنا هذه، لم أجد نقلاً عن الشيخ الألباني يفيد اطلاعه على كلام الحافظ ابن رجب فيها، ونقله عن البرديجي وغيره من المتقدّمين في إبطالها، ووجدت تطبيقات الشيخ العملية تخالف تقريرات المتقدّمين كما مرّ معنا.

وهذا ما وقفت عليه من كلام الشيخ الألباني فيما يتعلّق بكتاب الحافظ ابن رجب شرح علل الترمذي:

**أولاً:** قال الشيخ الألباني رحمه الله في كتاب (الردّ المفحم) مبيّناً أن حديث الفضل بن عباس معلول بعلل خمس، فذكر منها ضعف يونس بن أبي إسحاق الراوي عن أبيه هنا، فقال: والثالثة: لين في ابنه يونس، ولعلّ ذلك خاصٌّ في روايته عن أبيه، فإنه روى عنه بعد الاختلاط؛ كما جزم بذلك ابن نمير، فيما نقله عنه الحافظ ابن رجب في شرح العلل (520/2)، وانظر (672/2) [66].

قلت: نرى هنا اعتماد الشيخ الألباني لما نقله الحافظ ابن رجب عن ابن نمير في توهين رواية يونس عن أبيه.

**ثانياً:** نقل الشيخ الألباني رحمه الله قاعدة ذكرها الحافظ ابن رجب فيما يتعلّق بإعلال بعض الحديث لكونها تشبه أحاديث بعض الرواة دون غيرهم، وهو ما يُعرف بالإعلال بالشَّبَه في الحديث، مُقرّاً له في بعض ما جاء في كلامه، معترضاً عليه في بعضه الآخر، وهذا نصُّ كلامه بتمامه في سياق تصحيحه لحديث من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، قال: (لكن وجدت له علةً أخرى غريبة، فقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي آخر السنن: "قاعدة مهمة: حُذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديثَ فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيعلِّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعبَّر عنه بعبارة مختصرة، وإنما يَرجع فيه أهلُه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع، فمن ذلك ...إلى أن قال الشيخ الألباني " ثم ذكر أمثلة كثيرة، بعضها مُسلَّم، وبعضها غير مُسلَّم، ومن ذلك هذا الحديث مع وهمه في عزوه فقال: "ومن ذلك أن مسلماً خرج في "صحيحه" (!) عن القواريري عن أبي بكر الحنفي عن عاصم بن محمد العمري: حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة (فذكر الحديث ثم قال: قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد: هذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه وعبد الله بن سعيد شديد الضعف، قال يحيى القطان: ما رأيت أحدا أضعف منه.

ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد. انتهى".

ثم قال الشيخ الألباني: قلت: مُعاذ بن مُعاذ وهو العنبري، وأبو بكر الحنفي واسمه: عبد الكبير ابن عبد المجيد كلاهما ثقة محتج به في "الصحيحين"، فلا أرى استنكار حديث هذا برواية ذاك بدون حجة ظاهرة، سوى دعوى أن حديثه يُشبه أحاديث عبد الله ابن سعيد الواهي! فإن هذه المشابهة إن كانت كافية لإقناع من كان من النقاد الحُذَّاق فليس ذلك بالذي يكفي لإقناع الآخرين الذين قنعوا بصدق الراوي وحفظه وضبطه، ثم لم يشعروا بذلك الشبه، أو شعروا به، ولكن لم يروا من الصواب في شيء جعله علةً قادحةً يُستنكر الحديث من أجلها، ويُسلّم للقادح بها مع مخالفته لقاعدة أخرى هي أهم وأقوى من القاعدة التي بنى ابن رجب عليها رد هذا الحديث وهي أن زيادة الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وما المانع أن يكون الحديث قد رواه عن أبي سعيد المقبري كلٌّ من ولديه: سعيد الثقة، وعبد الله الضعيف، وأن عاصماً أخذ الحديث عنهما كليهما، فكان يرويه تارةً عن سعيد فحفظه عنه أبو بكر الحنفي، وتارة عن عبد الله فحفظه معاذ بن معاذ؟! لا يوجد قطعاً ما يمنع من القول بهذا، بل هو أمرٌ لابد منه، للمحافظة على القاعدة التي ذكرناها، لقوتها واضطرادها، بخلاف القاعدة الأخرى فإنها غير مضطردة ولا هي منضبطة كما لا يخفى عمن له فهم وعلم في هذا الفن الشريف، فإن كون الحديث الثقة مشابهاً لحديث الضعيف، لا يُوجد في العلم الصحيح ما يدلُّ على أن الحديث حديثُ الضعيف، وأن الثقة وهم فيه، إذ قد يروي الضعيف ما يشبه أحاديث الثقات على قاعدة "صدقك وهو كذوب"، فكيف

---

([66]) الألباني، الردُّ المفحم (ص 58).

يجوز مع ذلك أن نَرُدَّ حديث الثقة لمجرد مشابهته لحديث الضعيف؟! بل العكس هو الصواب: أن نقبل من حديث الضعيف ما يشبه حديث الثقة ويوافقه، بل إن الراويَّ المجهول حفظه وضبطه لا يعرف ذلك منه إلا بعرضه على أحاديث الثقات، فما وافقها من حديثه قُبل، وما عارضه وخالفه ترك، وهذا علمٌ معروفٌ في مصطلح الحديث)[67]. انتهى كلام الشيخ الألباني بطوله.

قلت: ولا يتسع المجال هنا لمناقشة ما ذهب إليه الشيخ الألباني رحمه الله، كونه ليس من مقصودي بحثي هنا في هذا الجزء، وأكتفي بالإشارة هنا إلى وهم الشيخ رحمه الله في عدّ عبد الله أخاً لسعيد، وأن كليهما يروى هذا الحديث عن أبيه، وإنما الصواب أن عبد الله هو ابن سعيد، وهو يروي الحديث عن أبيه سعيد، لا عن جدّه أبي سعيد[68].

وهذا يُبعد الاحتمال الذي ذكره الشيخ الألباني بناءً على فهمه السابق، وهو احتمال أن يكون عاصمٌ قد سمع الحديث من كلِّ واحدٍ من الأخوين على حدة، لأن كون أحدهما ابناً للآخر، أبعد في احتمال اشتراكهما في الرواة عنهما، والله أعلم.

مع التنبيه إلى أن أكثر ما أورده الشيخ لا يتجاوز أن يكون احتمالات عقلية، لا تأثير لها في أحكام النقاد[69]، فضلاً عن أن إطلاق قبول زيادة الثقة على الدوام والاحتجاج بها، ليس هو من منهج النقاد المتقدّمين، كما هو معروف موفورٌ في مظانه.

وما يهمّنا في نهاية هذا العرض بيان أن الشيخ رحمه الله كان مطلّعاً على شرح علل الترمذي، معتمداً عليه في بعض الأحيان، معترضاً عليه في بعضها الآخر، وما ذلك إلا لجريانه على الحكم على ظواهر الأسانيد، وعدم التعويل على ما جاء في كلام المتقدّمين من تعليلٍ لبعض الأحاديث التي صحّحها، والله أعلم.

**الخاتمة:**

تم بحمد الله جمع عناصر المادة المرجوة في دراستي هذه، مع تناولي لها بتحليلٍ وبيان وجوه الاتفاق والافتراق بين مدرستي المتقدّمين والمتأخرين (المعاصرين)، وقد توصّلت في نهاية بحثي إلى النتائج الآتية:

1- اجتماع كلمة النقاد المتقدّمين على الحكم ببطلان الأسانيد موضع دراستي هذه.

2- مخالفة بعض أشهر المعاصرين المشتغلين بالحديث للأئمة المتقدّمين في طريقة تعاملهم مع الأسانيد المشارة إليه، ومخالفتهم هذه جاءت في صورتين:

أ- الاختلاف مع المتقدّمين في المقدّمات والاتفاق معهم في النتائج، حيث حكموا على الأحاديث المروية بالأسانيد المشار إليها بعدم الصحة، لكنهم توصّلوا إلى حكمهم هذا بطرق أخرى مخالفة لطريقة المتقدّمين في أحكامهم ببطلانها.

ب- الاختلاف مع المتقدّمين في المقدّمات والنتائج، حيث حكموا بسلامة الأسانيد المشار إليها، ومن ثَمَّ حكموا بصحة أحاديثها.

3- أسباب الاختلاف الواقع بين المدرستين كثيرة، ما يهمّنا هنا في بحثنا هو:

أ- اغترار بعض المعاصرين بظواهر الأسانيد، واتباع الطرق التقليدية في الحكم على الأسانيد ورواتها، كالحكم على الراوي بالتدليس مما يؤدّي إلى عدم قبول عنعنته.

ب- مباشرة بعض المعاصرين إلى النظر في ظواهر الأسانيد والبحث في أحوال رواتها، دون التنبّه إلى التحقّق من صحة وجود هذا الإسناد، أو كونه مركّباً على رواته.

---

([67]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (1/ 550).

([68]) انظر ترجمة عبد الله بن سعيد في: تهذيب الكمال للمزي (31/15).

([69]) قال الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري (193/1) في معرض ردّه على الكرماني: وقد قلنا غير مرة: إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الأمور النقلية.

ت- اعتماد بعض المعاصرين للقواعد الجاهزة في أحكامهم كان من أسباب مخالفتهم لمدرسة المتقدّمين، كاعتمادهم قَبول زيادة الثقة على الدوام، مدعّمين هذا الاحتجاج باعتماد مقولة: من حفظ حُجّة على من لم يحفظ.

ث- عدم انضباط طريقة تعامل المعاصرين مع كلام المتقدّمين في أحكام على الأحاديث ورواتها، فبينما يقوم صلب اعتمادهم على أحكام المتقدّمين على الرواة، نراهم يضطربون فيما يقبلون ويردّون من أحكام المتقدّمين المتفّق عليها بينهم، فيعتمدون أحكامهم أحياناً ويردُّونها أخرى، دون البناء على قواعد واضحة منضبطة.

ج- الضعف العام الظاهر في صنيع كثير من المعاصرين في علم العلل، أدّى إلى توسيع الفجوة بين المدرستين.

4- تعامَل الشيخ الألباني مع كتاب شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب، معتمداً عليه في بعض الأحيان، معترضاً عليه في بعضها الآخر، وتوجيه ذلك في نظر الباحث إنما يعود إلى اقتصار الشيخ الألباني رحمه الله في حكمه على النظر في ظواهر الأسانيد، وعدم تعويله على ما جاء في كلام المتقدّمين من تعليل لبعض الأحاديث، والله أعلم.

**التوصيات:**

1- توجيه أنظار الباحثين إلى أهمية الدراسات البحثية الجزئية الموضّحة لمناهج المحدّثين، على اختلاف مدراسهم ومناهجهم.

2- الاهتمام بكتاب شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب، وبما ختم به شرحه هذا من ذكرٍ لتنبيهات، يصلح كثيرٌ منها لبناء أبحاث حديثية مهمّة في مسائل كليّة وفرعية.

3- العمل على بيان القواعد الحديثية التي ينطلق من خلالها المحدّثون في نقد الأسانيد والمتون، بناءً على أحكامهم على الأحاديث ورواتها.

4- إبراز الفوارق المفصلية بين طريقتي المتقدّمين والمتأخرين من المحدّثين – خاصة المعاصرين منهم –، بقصد الإصلاح والعودة إلى المنابع الأصيلة.

5- الحرص على الإفادة من جهود المعاصرين، واتخاذ كتبهم وسيلةً مهمةً في التعرّف على كتب أهل العلم، وطرائق تآليفهم، وبناء الكتب بعضها مع بعض.

6- الحرص على إبراز ما تميّزت به جهود المتأخرين – ومنهم المعاصرين –، خاصة في عملهم على تذليل الصعوبات الموجودة في كتب وأجوبة المتقدّمين.

والله سبحانه أعلى وأعلم، وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عن علماء المسلمين كافة، وجمعنا معهم في جنان الخلد.

## المصادر والمراجع


ابن معين، أبو زكريا يحيى ين معين، التاريخ، رواية الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف- دمشق، دار المأمون للتراث.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، 1394هـ/ 1974م، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بجوار محافظة مصر، السعادة.

الالباني محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني، 1405 هـ / 1985م، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط: 2 ، بيروت، المكتب الإسلامي.

الألباني، محمد ناصر الدين الأشقودري، 1421 هـ. الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحبة، ط: 1، عمان الأردن، المكتبة الإسلامية.

الألباني، محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني، 2003/ 1424، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، ط: 1 ،جدة – المملكة العربية السعودية، دار باوزير للنشر والتوزيع.

الألباني، محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني، 1415 هـ / 1995 م ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط: 1، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألباني، محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني، 1412 هـ / 1992 م، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الطبعة: 1 ،الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل، 1422هـ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: 1 ، مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، دار طوق النجاة.

البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، المسند المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، ط: 1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

البستي، محمد بن حبان، 1414هـ/ 1993 م. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان– ترتيب الأمير ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة 2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، 1395 هـ / 1975 م. جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض (جـ 4، 5)، ط: 2، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجرجاني، عبد الله بن عدي، 1418 هـ/ 1997 م، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض الطبعة: 1، بيروت– لبنان الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، 1422هـ / 2002 م. تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة: 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

الدارقطني، علي بن عمر، ط. 1405 هـ / 1985 م، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ، ط. 1، الرياض دار طيبة، 1427 هـ. تحقيق التتمة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الدمام دار ابن الجوزي.

الدولابي، محمد بن أحمد، 1421 هـ / 2000م. الكنى والأسماء، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط: 1، بيروت – لبنان، دار ابن حزم.

الذهبي، أحمد بن عثمان، 1416هـ/ 1995م، معرفة القرّاء الكبار: تحقيق الدكتور طيار آلتي قولاج، ط: 1، استنبول.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، 1382 هـ / 1963 م. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: 1، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، 1427 هـ/ 2006 م. العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: 1، مطابع الحميضي.

الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، 1271 هـ / 1952 م. الجرح والتعديل، ط. 1، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الدوسري، جاسم بن سليمان حمد الفهيد، 1408 هـ / 1987 م. الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام، ط: 1، بيروت – لبنان، دار البشائر الإسلامية.

الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، 1417 هـ / 1996 م. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: 1، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية.

الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، 1407هـ / 1987م. شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: – ط: 1 ، الزرقاء – الأردن، مكتبة المنار.

الطبراني، سليمان بن أحمد، 1405هـ / 1985 م. المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط: 1 ، بيروت – المكتب الإسلامي, عمان – دار عمار.

الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، (د. ت)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: 2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، 1415 هـ / 1994 م. شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، 1379هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة.

العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، 1404هـ / 1984م. الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: 1، بيروت – دار المكتبة العلمية.

القزويني: عبد الله بن محمد بن يزيد، (د. ت) السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

القشيري، مسلم بن الحجاج، (د. ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن، 1400 هـ / 1980 م، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. 1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب، 1421هـ /2001 م، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: ط: 1، بيروت مؤسسة الرسالة.